استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان

كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة؟

26-27 مارس، 2015

الدوحة، قطر

BROOKINGS
DOHA
ENERGY
FORUM

مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
ساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان

كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة؟*

مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

ENERGY SECURITY INITIATIVE
BROOKINGS

تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

مقدمة من منظمي المنتدى

الزملاء الأعزاء،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نضع بين أيديكم نتائج اللقاء السنوي الرابع لمنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة. ونحن فخورون بالشراكة القيّمة بين مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة والمناخ، فثمار هذه الجهود تبدو جلية في هذا التقرير الذي يتحدث عن فعاليات المنتدى وعن مختلف المنشورات المعدة سلفاً له.

لقد حظيت هذه الشراكة بدعمٍ قوي من خلال الجهود الكريمة التي بذلها سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر، وسعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي في دولة قطر. إذ كان تضافر جهودهما في دعم المنتدى بمثابة انجازٍ يوازي برصانته تحليلات المنتدى للشؤون الاقتصادية والسياسية مجتمعة.

افتتح المنتدى كلٌ من سعادة السيد محمد بن عبد الله الرميحي، مساعد وزير الخارجية للشؤون الخارجية في دولة قطر، ومارتن إنديك، نائب الرئيس التنفيذي لمعهد بروكنجز. وتناول المنتدى علاقات الطاقة بين الشرق الأوسط والأسواق القائمة، مثل أوروبا والولايات المتحدة، والقوى الآسيوية الناشئة.

واجتمع الخبراء وصنّاع القرار من مختلف أنحاء العالم لمناقشة الاتجاهات الرئيسية التي تحدد شكل مشهد الطاقة العالمي، بدءاً من الابتكارات التكنولوجية، التي كشفت عن احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الصخري، وصولاً إلى الصراعات التي هددّت مصادر الطاقة الرئيسية وطرق النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتسلّط هذه الشراكة الضوء على التفاعل بين أسواق الطاقة والجغرافيا السياسية. إذ إنّ تغير رقمٍ واحد، كسعر برميل النفط الخام، يمكن أن تترتب عليه آثار عميقة على سياسات الحكومات وقرارات الشركات في جميع أنحاء العالم، بدءاً من جهود إصلاح الدعم ووصولاً إلى استخراج النفط الصخري.

فبعد شهر يونيو من العام 2014، انخفض هذا السعر بشكلٍ حاد، على الرغم من التوسع السريع للدولة الإسلامية داخل العراق، وانشغال ليبيا في حربٍ أهلية شاملة، واستمرار المواجهة بين روسيا وأوروبا بشأن أوكرانيا. ولم تبدأ الأسعار في الارتفاع سوى في الآونة الأخيرة، بعدما أثار تقدّم الحوثيين في اليمن تدخلاً عسكرياً إقليميا بقيادة أكبر دولةٍ مصدرةٍ للنفط في العالم.

إن التطورات التي شهدتها الأسواق والسياسات على حدّ سواء تثير العديد من الأسئلة الاستراتيجية، كالآتي:

- كيف ستقوم المصادر الجديدة للغاز الطبيعي وطرق النقل الجديدة بإعادة تشكيل المشهد العام للغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي في العالم؟
- هل نجم عن اعتماد المستهلكين الآسيويين الرئيسيين المتزايد على إمدادات الطاقة من الشرق الأوسط اهتمامٌ أكبر في توفير الأمن للمنطقة؟
- ما هو تأثير انخفاض أسعار الطاقة على الإنتاج غير التقليدي والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة؟
- كيف يمكن لاتفاقٍ نووي محتمل مع إيران - مع ما يرافقه من رفعٍ للعقوبات - أن يؤثر على امدادات الطاقة العالمية؟

وخلال جلسات المنتدى، ناقش الخبراء في مجالي الطاقة والسياسة من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا والولايات المتحدة بعمقٍ وتباحثوا في هذه المواضيع ضمن مجموعات عمل خاصة وحلقات نقاش موسعة. ويتضمّن هذا التقرير النقاط الرئيسية والنتائج التي خرجت بها هذه الجلسات.

يعتمد منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة على مشاركة وخبرات ذوي المصلحة الرئيسيين في القطاعين العام والخاص، سواء من المنطقة أو من الشرق الأوسط ككل. ونحن نتطلع إلى العمل ضمن بروكنجز ومع شركائنا لضمان أن يستمر هذا المشروع في إنتاج أفكار مهمة في عالم الطاقة.

مع خالص الاحترام والتقدير،

سلمان شيخ
مدير
مركز بروكنجز الدوحة

تيم بورسيما
مدير بالإنابة
مبادرة أمن الطاقة والمناخ

شكر وتقدير

يود منظمو منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة 2015 تقديم الشكر للمتحدثين المميزين والمشاركين الكرام الذين عملوا على أن تتكلل فعاليات هذا المنتدى بنجاحٍ كبير.

وهم ممتنون بشكلٍ خاص لكلٍ من سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر؛ وسعادة السيد محمد بن عبد الله بن متعب الرميحي، مساعد وزير الخارجية للشؤون الخارجية في دولة قطر؛ وسعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي في دولة قطر؛ وسعادة السيد عبد القادر عمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المملكة المغربية؛ وتوشيهيكو فوجي، نائب المفوض للشؤون الدولية، وكالة المصادر الطبيعية والطاقة، اليابان؛ وآموس هوكستين، المبعوث الخاص ومنسق شؤون الطاقة الدولية، الولايات المتحدة؛ وستيفن لوفغروف، الأمين الدائم، وزارة شؤون الطاقة وتغير المناخ، المملكة المتحدة.

كما يتقدم المنظمون بالشكر إلى كلٍ من فيكرام ميهتا، ونادر سلطان، وهرمان فرانسين لإدارة الجلسات العامة، وإلى بسام فتوح، وناريندرا تانيجا، وغاريث ستانسفيلد لإدارة مجموعات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يستحق كلٌ من مركز بروكنجز الهند وبروكنجز الصين الشكر الجزيل على الدعم المندفع الذي قدماه للمنتدى.

وهم أيضاً يقدرون كلَّ التقدير ما قدّمته المجموعة الاستشارية للمنتدى من توجيهٍ ومساهمات.

وأخيراً، يرغب المنظمون في تقديم كلِّ الشكر والتقدير إلى فريق عمل مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة بروكنجز لأمن الطاقة والمناخ لما قدموه من مساعداتٍ قيمة جديرة بالتنويه، مع شكرٍ خاص يستحقه كلٌ من تيم بورسيما، وروبن ميلز، وأندرو ليبر، لصياغة هذا التقرير وتحريره، وكذلك الشكر إلى سلطان بركات لقيامه بتوجيه هذه العملية.

جدول المحتويات

النقاط الرئيسية 1

الجيوسياسات المتغيرة للطاقة - أسعار النفط وتداعياتها 4

عصر الغاز الجديد 6

الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط وآسيا 7

أسواق الطاقة المتغيرة 9

مجالات للمزيد من البحث 11

المرفق: أجندة المؤتمر 12

النقاط الرئيسية

الجيوسياسات المتغيرة

كان مؤتمر هذا العام مؤتمراً أمنياً بقدر ما كان منتدى للطاقة. فالتوترات المتنامية والصراعات المتعمقة في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا لها تداعيات هامة تنعكس على أسواق الطاقة. ومن المرجّح أن يكون لضعف الحدود وزيادة التدخل الأجنبي في هذه الصراعات تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي في المنطقة، بما في ذلك قطاع النفط والغاز. وفي حين أن الدراما الناجمة عن هذه الصراعات قد حظيت بتغطيةٍ شاملة من قبل وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، فقد أثار الهبوط الحاد في أسعار النفط والغاز منذ منتصف العام الماضي مناقشاتٍ مستفيضة ضمن المجتمعات المختصة بالطاقة.

لا خلاف على القول بأن أسواق الطاقة لا يمكن التنبؤ بها – فهي دائماً كذلك – ولكن التحول السياسي، والتغير المناخي، وصعود نجم المواد الهيدروكربونية غير التقليدية، وأنواع الطاقة المتجددة، كلها أمورٌ تشير إلى حدوث تغيراتٍ نوعية في عمليات أسواق الطاقة العالمية، غير تلك التي تنشأ عن التفاعل المعتاد بين عوامل العرض والطلب والسعر. ولذا، فإن العديد من المراقبين يرون أن الهبوط الشديد في أسعار النفط والغاز في أسواق الطاقة كافة قد قلل من التأثير المحتمل للبيئة الجيوسياسية الراهنة شديدة التقلب.

وفي دول الخليج، يرى العديد من الفاعلين مخاطر عميقة في إمكانية توسع الدولة الإسلامية (داعش) أو في حدوث تدخل أجنبي من قبل إيران. ويمكن للتصورات أن تكون كافية لاستثارة استجابة. ورغم أن سيطرة داعش على الأراضي ما زالت محدودة، وافتقار هذا التنظيم إلى موطئ قدم في منطقة الخليج، إلا أنّ ثمّة قلق كبير بشأن المخاطر التي يشكلها الفاعلون غير الحكوميين. أما شبح تدخل طهران في شبه الجزيرة العربية – واحتمال تهديد استقرار المملكة العربية السعودية – فقد أثار تعبئة كبرى في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كذلك، ثمّة قلق كبير من احتمال حدوث انهيارٍ آخر في قدرة الدولة في جميع أنحاء المنطقة. وإذا ما أفلتت السلطة بشكلٍ فوضوي من مستوى الدولة، فغالباً ما تجد المؤسسات المركزية صعوبة في استعادتها، علماً بأنه من غير المرجح أن يتخلى الفاعلون غير الحكوميين، مثل القبائل، عن نفوذٍ استحوذوا عليه حديثاً. وهذا بدوره يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار وعلى آفاق النمو الاقتصادي بشكلٍ عام. ويمكن لهؤلاء الفاعلين أن يسعوا إلى السيطرة على الموارد، بما في ذلك النفط والغاز، لتمويل عملياتهم، ولمنح المال إلى النخب المحلية، أو للتعويض عما يُنظر إليه بعدم المساواة في توزيع الثروة. فما حدث في الصومال وجنوب السودان وليبيا وسوريا، ومؤخراً اليمن، كلها أمثلة على هذه الديناميكية. وفي وضعٍ مختلفٍ بعض الشيء، كان النفط (سواء الحصة الخاصة، أو الحصة من عائدات النفط الاتحادية) أمراً غايةً في الأهمية لمشروع بناء الدولة الكردية في العراق.

وفي إطار معالجة مسألة الأمن في منطقة الخليج، من غير المرجح أن تتخلى الولايات المتحدة عن دورها الرائد للصين أو لغيرها من الجهات الفاعلة. وهناك استراتيجية ممكنة لحفظ التوازن من بعيد في طور التبلور، من شأنها الإبقاء على نفوذ الولايات المتحدة ونشاطها قوياً، ولكن مع وجودٍ أقل مباشرة ووضوحاً مما كان سائداً في العقود الماضية. ولكن حتى مبادرة "الحجم الصحيح" هذه قد أسهمت في تعزيز التصور، سواء أكان صحيحاً أم لا، في انسحاب الولايات المتحدة على المدى الطويل، وهو رأيٌ حظي بالمزيد من الدعم بسبب زيادة ثقة الولايات المتحدة في موقفها من الطاقة، مدعوم من الطفرة في إنتاج النفط والغاز داخلياً. والمناقشات جارية الآن في العواصم الآسيوية بشأن شكل مساهمة هذه الدول في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المستقبل. وبالطبع، نحن بانتظار رؤية كيف سيتأثر موقف الولايات المتحدة بفترةٍ من انخفاض أسعار النفط ومنافسةٍ من أوبك أكثر حدة، ربما تؤدي إلى إبطاء نمو الإنتاج من الصخر الزيتي والرمال النفطية في أمريكا الشمالية. وحتى الآن، ظلَّ إنتاج الولايات المتحدة مرناً وصامداً إلى حدٍ ما في مواجهة انخفاض الأسعار، ولكن بعض المراقبين حذروا من أن القطاع سيواجه تحدياتٍ أكبر إذا ما استمرت الأسعار منخفضة لشهورٍ وربما لسنواتٍ في المستقبل.

في عالمٍ متعدد الأقطاب على نحوٍ متزايد، تبرز الحاجة لتحويل المؤسسات القائمة وإنشاء أخرى جديدة. ولإعطاء مثالٍ على ذلك، نقول إن الآراء تتباين حول تأثير أوبك، نظراً إلى أن المنتجين

من خارج أوبك قد زادت حصصهم في الأسواق العالمية. فهل ستكون أوبك قادرة على الحفاظ على حصتها في السوق، أو على استيعاب طموحاتٍ لإنتاجٍ أكبر في كلٍ من إيران والعراق؟ وبالنظر إلى ما هو أبعد من ذلك، فإن من شأن إنشاء بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية، واستراتيجية "حزام واحد وطريق واحد" التي تعتمدها الصين أن يشكّلا نقطة هامة في الابتعاد عن المؤسسات التقليدية التي يهيمن عليها الغرب، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أكثر من تأثيرها في المشاريع الانشائية.

الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا

لقد أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى نقل الثروة من البلدان المصدرة إلى البلدان المستوردة. وبالنسبة لبعض المستوردين، جاء انخفاض الأسعار كحافزٍ لتقليص الدعم وإعادة هيكلته ولإجراء إصلاحاتٍ اقتصادية واسعة. كما أظهر الهبوط الحالي في أسعار النفط الخام أن العديد من الدول المنتجة أخفقت في تحسين المرونة المالية الخاصة بها. واتضح أن مستوى السعر المنخفض نسبياً أوقع الضرر بتلك البلدان الأكثر اعتماداً على سعرٍ مرتفعٍ للنفط ، وهي فنزويلا وإيران والعراق والجزائر وأنغولا ونيجيريا وروسيا.

وقد أبرز انخفاض الأسعار أيضاً الحاجة إلى مزيدٍ من التركيز والعناية في إجراء مناقشة علمية حول دعم الطاقة. ويمكن أن يتم التمييز بين البلدان المستوردة للنفط (حيث يمكن أن يُتخذ الدعم كشبكة أمان اجتماعي للفقراء) والبلدان المصدرة، حيث يمثل الدعم قصوراً واضحاً في الكفاءة الاقتصادية وخسارة في الإيرادات. وفي الوقت نفسه، عبَّر المشاركون عن أملهم في أن توفر أسعار النفط المنخفضة نسبياً فرصةً لاقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لترتيب أوضاعها الداخلية، من حيث تحسين مناخ الاستثمار، وسن الإصلاحات التنظيمية، وإجراء تقييمات هامة تتعلق بأنظمة الدعم. وكحدٍ أدنى، يمكن العمل على توجيه الدعم ليستفيد منه الفقراء بشكلٍ خاص، حيث أن الأفراد الأفضل حالاً هم المستفيدون الرئيسيون من تطبيق الدعم الشامل. وهناك العديد من الأمثلة حيث تم بالفعل تنفيذ الإصلاحات، مثل المغرب ومصر والهند وباكستان.

ومع ذلك، لا يزال الحصول على الطاقة بالنسبة للشعوب ذات الدخل المنخفض – ناهيك عن الأبحاث حول هذا الموضوع – غير كافٍ على نطاق واسع، وهذا عاملٌ يساهم في ديمومة حلقةٍ مفرغة من الفقر وعدم الاستقرار السياسي. والحصول على المياه هو قضية ترتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً – فالطاقة تلزم للوصول إلى المياه العذبة في العديد من المواقع، علماً بأن الحصول على المياه هو جزء رئيسي من التوسع في إنتاج الطاقة. ولطالما كان لنقص المياه تأثير على الخلافات والتعاون في غرب آسيا وشمال أفريقيا، وفي بعض الحالات له علاقة بالتغير المناخي.

ورغم أن انخفاض الأسعار قد ضغط على الاقتصاد الإيراني، لا يُعتقد بأن السياسة النفطية وحدها سوف تصبح مصدراً رئيسياً للتوتر بين السعودية وإيران. فالمملكة العربية السعودية تسعى لاعتبار النفط "قضية سوق"، كما وأنه من غير المرجّح أن يتغيّر مركزها المهيمن ضمن أوبك. وللتأكد من ذلك، إذا ما تمت صفقة مجموعة 5+1 حول البرنامج النووي الإيراني وجرى رفع العقوبات في نهاية المطاف، يعتقد بعض المشاركين أن إيران ستطرح 500 ألف إلى 800 ألف برميل يومياً من النفط الخام في السوق، بالإضافة إلى إطلاق ما يُقدّر بحوالي 30 مليون برميل من النفط الخام المخزنة حالياً في البلاد. ومع أن هذا قد يشكل تحدياً لمستويات إنتاج أوبك الحالية، لم يتوقع معظم المشاركين أن إيران ستصل إلى كامل طاقتها في أي وقتٍ قريب. كذلك، رأى قليلٌ من المشاركين أنّ المملكة العربية السعودية ستقوم بخفض إنتاج النفط من جانبٍ واحد.

أسواق الطاقة المتغيرة

لقد دخلت أسواق الطاقة العالمية مرحلة وفرة عالية التكلفة. ومع التقدم التقني في مجال استخراج النفط والغاز من طبقات الصخر الزيتي والرمال النفطية، فضلاً عن التوسع السريع في توليد الطاقة المتجددة، هناك بالتأكيد الكثير من الموارد المتاحة. ومع ذلك، يمكن أن تكون تكلفة دورة كاملة من الاستخراج والإنتاج والنقل مرتفعة نسبياً. ومن المحتمل أن تؤدي تطورات الأسعار الحالية وتحركات السوق إلى تأخير أو حتى استبعاد تنمية الموارد عالية التكلفة الموجودة حالياً.

وعند نقطة ما، قد تتحول الوفرة ذات التكلفة العالية إلى وفرة منخفضة التكلفة (أو على الأقل معتدلة)، في الوقت الذي تتحسّن فيه تقنيات الاستخراج يخفض قطاع الطاقة أساس تكلفته تحت ضغط المنافسة وانخفاض أسعار السلع. وتعتمد مستويات الأسعار أيضاً على قوة الطلب. وعلى ما يبدو فإن الطلب الصيني قد تباطأ بشكلٍ كبير، في حين لا يزال الطلب الأوروبي والياباني ضعيفاً. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتسارع استهلاك الهند للطاقة.

أما بالنسبة لأسواق الغاز، فستشهد السنوات المقبلة على الأرجح تراكماً يصل إلى تخمةٍ عالمية، مع ظهور كمياتٍ كبيرة جديدة من الغاز الطبيعي، مثل الموارد من أستراليا ومن شرق أفريقيا في وقتٍ لاحق. سيتم تحفيز المزيد من تجارة الغاز، لا سيما في آسيا، من خلال الرغبة في تحسين نوعية الهواء في بعض المناطق الحضرية الكبرى. ومن المرجح أن تستمر تجارة الغاز الطبيعي المسال في النمو بشكلٍ كبير خلال السنوات المقبلة، في حين توقع المشاركون أيضاً تمديد خطوط أنابيب جديدة هامة، في الوقت الذي تبحث فيه روسيا عن أسواق جديدة. ولو أخذنا التنمية

المستقبلية المتوقعة من الصخر الزيتي أيضاً في عين الاعتبار، ستجعل كل هذه التطورات من الصعب التنبؤ كيف سيبدو الطلب على الغاز الطبيعي في المستقبل، وما هي مراكز الثقل.

ومن المتوقع أن يزيد استهلاك الفحم في آسيا، مع استمرار بقاء موارد الفحم تنافسية للغاية من حيث أسعارها، علماً بأن الفحم المحلي يوفّر فرص عمل ويحافظ على أمن الطاقة. ومن حيث حصة الفحم في السوق، فمن المتوقع أنه سينافس النفط والغاز الطبيعي في السنوات المقبلة. وكمادةٍ وسيطة لتوليد الكهرباء، من المتوقع أن تنخفض حصة الفحم في أمريكا الشمالية وأوروبا في نهاية المطاف. أما التوقعات بالنسبة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فهي مختلفة، كما هو موضح أدناه.

وعلى مستوى الطاقة المتجددة، فهناك إمكانية كبيرة لزيادة حصتها من الطاقة المائية والطاقة الشمسية. ويمكن توسيع توليد الطاقة الكهرمائية في بلدان مثل العراق والهند والصين، رغم أن ذلك يعتمد بشكلٍ كبير على التوافق السياسي (الإقليمي غالباً)، ولكن غياب الحوار بين الدول يعقد الأمور كثيراً. ولا بد أيضاً أن تؤخذ الطاقة الشمسية على محمل الجد، وخاصة (ولكن ليس حصراً) في الشرق الأوسط.

الجيوسياسات المتغيرة للطاقة - أسعار النفط وتداعياتها

السياق

في العقد الماضي، أثرت ثلاثة أحداث رئيسية في الجوانب الجيوسياسية للطاقة. أولاً، ترتبت على التطوير واسع النطاق للغاز والنفط الصخري آثار كبيرة على أسواق الطاقة العالمية، والمحللون يتناقشون حالياً في تحديد التأثيرات طويلة الأمد لهذا التطور. ثانياً، أدى الربيع العربي إلى انهيار النظام القائم في الشرق الأوسط. وهنا، أيضاً، لا تزال التبعات تتوالى، وحالة الفوضى تضرب أطنابها في كلٍ من ليبيا وسوريا والعراق واليمن. سيعطي نجاح الصفقة مع إيران – أو فشلها – ديناميكيات جديدة للعلاقات بين الدول وللاستقرار في المنطقة. وثالثاً، قد يكون لانخفاض الطلب على الطاقة، والانخفاض اللاحق في أسعار النفط، تداعيات كبيرة تنعكس على منتجي الطاقة ومستهلكيها.

النتائج الرئيسية

إن توقعات الطلب على المدين المتوسط والقصير واقعية. إلا أنّ توقعات الطلب المستقبلية هي أكثر تعقيداً على نحو متزايد.

إنّ توقعات الطلب على الطاقة واقعية بشكلٍ عام. وفي معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ينعكس هذا في توقعات طلبٍ أفقية (لا صاعدة ولا هابطة) إلى حدٍ كبير على سلعٍ كالغاز الطبيعي والنفط. أما في الصين، فقد كان نمو الطلب أكثر تواضعاً منذ الأزمة المالية العالمية، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر. ومن المحتمل أن تؤثر إصلاحات دعم الطاقة، كتلك التي بدأ تنفيذها في دول مثل المغرب ومصر والهند وماليزيا، على الطلب العالمي على الطاقة بصورةٍ متزايدة. وسوف تترتب آثار مماثلة على تطبيق معايير كفاءة أكثر صرامة تتعلق بالوقود وقوانين أكثر طموحاً تتعلق بنوعية الهواء.

إن المخزونات العالمية من النفط الخام قد بلغت مستوياتٍ قياسية. وإذا ما طُرحت هذه الاحتياطيات في السوق، فمن المتوقع أن يكون لها تأثير انحداري كبير على الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالياً ما يقدر بنحو 9,2 مليون برميل يومياً من النفط خارج السوق بسبب "انقطاعات غير مخطط لها"، وهو مصطلح يشير في الغالب إلى اضطرابات في بلدان مثل ليبيا وسوريا وجنوب السودان والعراق ونيجيريا وغيرها، وعقوبات على إيران.[1] ولو تم توريد هذه الإمدادات إلى السوق، فسيكون لها تأثير انحداري مماثل على الأسعار، ما دام الطلب العالمي لم يسترد عافيته. وبسبب هذه الظروف، يُعتقد على نطاقٍ واسع أن الهبوط الحالي للسعر لم يبلغ أدنى مستوياته بعد.

من الصعب جداً التنبؤ بالطلب في المستقبل. والمثال الأكبر على ذلك هو تقدير الطلب المستقبلي على الغاز الطبيعي المسال في آسيا. ففي حين يفترض الكثير من المحللين حدوث نموٍ كبير جداً في الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الآسيوية الكبرى، وبخاصة الصين والهند، التي تحفّزها جزئياً القوانين الداخلية الأكثر صرامة المتعلقة بنوعية الهواء، فمن المرجح أنه سيكون هناك سقف للطلب الآسيوي. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يشهد العقد المقبل مصادر جديدة هامة من الغاز الطبيعي المسال تدخل السوق من بلدان مختلفة مثل أستراليا وموزمبيق وروسيا وكندا والولايات المتحدة.

ومن الجدير الأخذ في الحسبان أيضاً أن الغاز الطبيعي المسال (خاصة عند استخدامه لتوليد الكهرباء) يتنافس مع مصادر الوقود الأخرى، مثل الطاقة النووية أو محطات الطاقة التي تعمل بالفحم. وحتى من دون النظر في أنواع الوقود البديلة، من المرجح أن تحتدم في الصين منافسة شرسة مع خطوط أنابيب نقل الغاز (ولو من دول آسيا الوسطى أو من روسيا). وأخيراً، في مرحلة ما، قد تسعى شركات النفط الوطنية الصينية، بالتعاون مع شركائها الدوليين، إلى الاستفادة من موارد الغاز الصخري الضخمة المقدر أنها موجودة داخل البلاد. كذلك، وفي الوقت المناسب، قد تجلب بلدان مثل الجزائر وجنوب أفريقيا والأرجنتين وروسيا موارد جديدة غير تقليدية إلى السوق.

[1] التقديرات مأخوذة من تقرير "Short-term Energy and Other Fuels Outlook: Global Petroleum and Other Liquids"، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، بتاريخ 26 أبريل 2014، <http://www.eia.gov/forecasts/steo/report/ global_oil.cfm>.

إن البلدان المستوردة والمصدرة على حدٍ سواء تشق طريقها في بيئة سعرٍ منخفض، وغالباً في سياقٍ سياسي متقلب.

لقد أثّرت الأسعار المنخفضة، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة، على تطوير موارد جديدة في روسيا. ومن الصعب التنبؤ بالآثار الطويلة الأجل على روسيا كمنتجٍ رئيسي للمواد الهيدروكربونية. وهناك شكوك متزايدة تتعلق بالاتفاقات الأخيرة مع الصين لبيع الغاز الطبيعي من خلال مسارٍ شرقي وآخر غربي. ومن المرجح بشكلٍ متزايد أنه سيتم إحباط طموحات روسيا في أن تصبح مصدراً رئيسياً للغاز الطبيعي المسال، على الأقل في المدى القصير. ومن المرجح أن تتأثر أيضاً الموارد الجديدة، مثل الاكتشافات المبكرة في بحر كارا أو استكشاف إمكانات الصخر الزيتي الروسي. أما رفع العقوبات، فربما يؤدي إلى تحسن التوقعات بالنسبة لبعض هذه المشاريع، ومع ذلك ستبقى التحديات قائمة.

من ناحية أخرى، إنّ البلدان المستوردة للنفط، مثل الصين والهند وتركيا، تستفيد من أسعار النفط المنخفضة، من حيث تقليص قيمة فواتير وارداتها. ويستفيد الصناعيون من الأسعار المنخفضة، وكذلك تفعل المصافي النفطية التي تتمتع بوضع جيد. وقد قامت بلدان مثل الصين والهند أيضاً بتخزين النفط الخام على نطاقٍ كبير كجزءٍ من بناء المخزون الاستراتيجي لديهما، تحسباً لارتفاع الأسعار في المستقبل. ومع ذلك، في الوقت نفسه، رأت الشركات الصينية أن استثماراتها الأجنبية في تطوير حقول النفط والغاز، علماً أن البعض منها تم شراؤها بأسعار الذروة، تفقد قيمتها.

وهناك استراتيجية تُطبقها في كثير من الأحيان البلدان المستوردة للطاقة، ألا وهي حماية طرق الوصول إلى مصادر متنوعة من العرض. وربما يبدو هذا التركيز على التنويع مجرد قولٍ يتردد بصورة نمطية، ولكن هناك في جميع أنحاء العالم العديد من الأمثلة حيث لم يتحقق هذا الأمر. فالتنويع استراتيجية تنتهجها وتعمل بها بكل همةٍ ونشاط دولٌ مثل الصين ومعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تدفع قوى السوق والترتيبات المؤسساتة الجديدة بالدول الآسيوية والدول الشرق أوسطية للاقتراب من بعضها.

حتى الآن أثبت تطوير النفط والغاز الصخري في أمريكا الشمالية أنه أكثر مرونة مما كان يُعتقد سابقاً. وبما أن الولايات المتحدة تواصل إنتاج كميات قياسية من النفط والغاز، فإن وارداتها من الشرق الأوسط وغرب أفريقيا تستمر بالانخفاض، حتى في الوقت الذي يرتفع فيه الطلب الآسيوي (وإن كان أكثر اعتدالاً). وهكذا، فإن قوى السوق تدفع البلدان المستوردة الآسيوية والمنتجين في الشرق الأوسط للاقتراب من بعضها. وفي قلب هذه الديناميكية تكمن مسألة ما إذا كانت الدول الآسيوية ستتحرك أو بوسعها أن تتحرّك أبعد من مجرد إقامة علاقة تبادل تجاري بحتة، تتمثل بشراء المواد الهيدروكربونية، دون تدخل منها عن كثب بالشأن السياسي والاقتصادي في المنطقة.

لقد تمّ تقديم بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية كأداة استثمارية رائدة مولدة للنمو. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن إطار "حزام واحد وطريق واحد" الذي وضعته الصين له آثار تنعكس على اتجاه تجارة الطاقة: فلا تقتصر هذه الآثار على آليات تسعير وتجارة النفط والفحم والغاز الطبيعي فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى ما يتعلق بتعميق وتعزيز العلاقات البينية الآسيوية وعلاقات شرق آسيا بغربها. وهناك حالة من عدم الرضا بين الدول في ما يتعلق بالمؤسسات القائمة والأطر الحكومية – وخاصة المستهلكين الآسيويين – التي تكون عادةً غير ممثلة بشكلٍ كافٍ في هذه المنظمات. ومع ذلك، في حين أنه من الواضح أنّ من السابق لأوانه تقديم أي مطالبات محددة حول بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية، هناك أيضاً بعض الشكوك بأن البنك يمكن أن يُستخدم كأداة جيوسياسية، حيث تُوصف المشاركة فيه بالعبارة القائلة "إما أن تنضم إلينا، أو تكون ضدنا".

عصر الغاز الجديد

مع ترابط سياسات المناخ والطاقة على نحوٍ متزايد، أصبح الغاز الطبيعي مهماً باعتباره وقود أحفوري نظيف نسبياً. ونتيجة للتطورات والابتكارات التكنولوجية الكبرى، لا سيما المتعلّقة بتطوير الزيت الصخري، هناك أيضاً يقين متزايد بأن الغاز الطبيعي متوفر بكميات كبيرة.

إن الغاز الطبيعي هو أسرع مصدر أولي للطاقة نمواً، فهو ينمو بنسبة 2 بالمئة سنوياً تقريباً. وينتقل هذا النمو منذ مدة باتجاه الشرق، حيث أصبحت آسيا مركز الطلب على الغاز الطبيعي في المستقبل. وكمثالٍ على ذلك، في العام 2014، بلغت نسبة التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال في آسيا حوالي 75 بالمائة.

لا يزال سعر الغاز الطبيعي في الأسواق الآسيوية مرتبطاً بشكلٍ كبير بسعر النفط أو بالمنتجات ذات الصلة، ولكنه بحد ذاته سلعة مختلفة جداً. فالغاز الطبيعي ينتقل بشكل رئيسي عبر خطوط الأنابيب، مما يجعله سلعة إقليمية. وهناك حصة متواضعة ولكنها متزايدة بكثرة يتم تسييلها للنقل، ويمكن شحنها إلى جميع أنحاء العالم. إلا أنّ التكاليف الرأسمالية لهذه المشاريع هي عالية كثيراً، مما يجعل الغاز الطبيعي المسال وخطوط أنابيب الغاز مكملة لبعضها البعض، مع تفضيل استعمال خطوط الأنابيب للمسافات القصيرة والمتوسطة، وهي أساسية للنقل البري. وغالباً ما تتطلب استثمارات البنية التحتية المكلفة إبرام عقود طويلة الأجل بأسعار مرتفعة بما يكفي لجعل بناء هذه المشاريع مبرراً من الناحية الاقتصادية. وفي الولايات المتحدة، ظهرت صيغ تسعير جديدة لصادرات الغاز الطبيعي المسال، وزادت مرونة العقود في كثير من الأحيان، مما يجعل إعادة التحميل أكثر شيوعاً مما كان عليه تاريخياً. ويُعتقد على نطاق واسع أن هذا الاتجاه لزيادة تجارة الغاز العالمية والمرونة ستستمر في العقود المقبلة، مما يسهم في التوقع أن الغاز الطبيعي سيكون مصدر الطاقة الأساسي الأسرع نمواً. وهناك التباس رئيسي بشأن ما إذا كان الملوثون الرئيسيون عالمياً سوف يلجأون إلى استخدام شكل من أشكال تسعير الكربون في المستقبل لأسباب تتعلق بتغير المناخ، أو أنهم ببساطة سيلجأون إلى الغاز لتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية الكبرى.

يحتاج العديد من البلدان في الشرق الأوسط إلى إجراء إصلاحات في الطريقة التي يجري فيها استخدام الغاز الطبيعي والنظر إليه. وهذا مطلوب لأن كمية الغاز المصاحب ترتفع ببطء، في حين ينمو الطلب المحلي بسرعة، وهناك حاجة متزايدة للحقن في حقول النفط للحفاظ على الإنتاج. وفي بعض البلدان، يتم استخدام الغاز الطبيعي بشكل متزايد كمادة وسيطة لتوليد الكهرباء، وفي الأغلب ليحل محل النفط. ويجري تحدي تطوير الغاز التقليدي وغير التقليدي محلياً بسبب عدم وجود البنية التحتية ومؤشرات الأسعار المناسبة. ولذلك، العديد من البلدان في الشرق الأوسط، على الرغم من أنها غنية بالغاز الطبيعي، تستورد الغاز من دول أخرى، وتسعى جاهدة من أجل الحفاظ على الصادرات، أو تستهلك كميات كبيرة من النفط محلياً لتوليد الطاقة (قطر هي الاستثناء).

وهناك إصلاح واحد من شأنه أن يساعد على تطوير صناعة الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط يتمثل بمعالجة أنواع الدعم. فهذه ينبغي أن تُخفض وتُلغى في الوقت المناسب للحفاظ على طموحات التصدير، فضلاً عن تلبية الاستهلاك المحلي المتنامي. إن تطوير البنية التحتية عبر الحدود يتعثر بسبب التوترات السياسية في الشرق الأوسط. والعديد من البلدان، مثل العراق، تفتقر إلى وجود الإطار السياسي والتجاري الكامل لتوسيع حصة الغاز الطبيعي. ويمنع غياب هذه الشروط الأساسية بدوره قيام التجارة الفعالة وتقارب أسعار الغاز في المنطقة.

الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط وآسيا

السياق

وسط حالة عدم الاستقرار التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، تتوفّر فرص اقتصادية كبيرة. فمعظم الدول تعتمد على سياسات قديمة للطاقة. وبالإمكان أن يُعاد النظر في هذه السياسات على ضوء السعر المنخفض للنفط والغاز، حيث أن هذه البلدان تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على بعض الدول أن تتعايش مع العقوبات الاقتصادية، التي ربما يتم تخفيفها في المستقبل القريب أو لا يتم ذلك. إن دول الشرق الأوسط بحاجة إلى الابتكار من أجل أن تنمو، نظراً لأن الظروف الحالية للسوق، التي هي في كثير من الأحيان تخضع لاحتكارات تسيطر عليها شركات مملوكة للدولة، تمنع حدوث هذا التحول. ومع ذلك، يترافق الإصلاح الاقتصادي مع الخوف من وقوع اضطرابات اجتماعية متزايدة. ومفتاح الإصلاح الاقتصادي الناجح هو شأن خاص يناسب كل دولة على حدى. صحيح هناك بعض المبادئ المشتركة، ولكن ما من حل واحد يناسب جميع الحالات.

النتائج الرئيسية

إن أكبر العوائق أمام تنمية السوق في منطقة الشرق الأوسط هي الاضطرابات السياسية، وغياب منافسة، ودعم الطاقة المستمر، وغياب التعاون الإقليمي.

لقد أعاق عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي النمو والتنمية في منطقة الشرق الأوسط. وجرى خنق الابتكار بسبب غياب المنافسة في الصناعة وبسبب التطور الضعيف للسياسات والقوانين الحكومية. وساهمت هيمنة شركات النفط الوطنية، لأسباب تاريخية وحكومية، في تعزيز إعاقة التقدم التكنولوجي والبيروقراطي. وتوضح الأمثلة من بتروناس وستات أويل أنّ في ظلّ الظروف المناسبة، يمكن لشركات النفط الوطنية أن تكون تنافسية وابتكارية. ولكن تعاني منطقة الشرق الأوسط بشدة من تفشّي السياسات القديمة وغير الفعالة والتي لا تشجع على الاستكشاف والابتكار. وتعزى التطورات في الولايات المتحدة عموماً إلى القطاع الخاص، ومع ذلك فإن الحكومة الاتحادية بالتأكيد قد حثت على تطوير تقنية التكسير الهيدروليكي، وذلك من خلال دعم الابتكار وتقديم إعفاءات ضريبية سخية لأوائل الذين تبنوا تطبيق هذه التقنية في السوق.

إن البلدان المصدرة للطاقة لديها فرصة لاعتماد تغييرات في السياسة نظراً لبيئة أسعار النفط المنخفضة. على سبيل المثال، تواجه روسيا ثلاثة تحدياًت تتمثل بما يلي: آثار أسعار النفط المنخفضة، والعقوبات الاقتصادية، والتباطؤ الاقتصادي المحلي. وحتى لو تضاءل التحديان الأولان، لا بدَّ لروسيا من إعادة هيكلة اقتصادها لتجنب المزيد من الألم. داخلياً، تعمل روسيا جاهدةً من أجل تحقيق التوازن في الميزانية، حيث أن الإنفاق الاجتماعي والفساد لا يزالان مرتفعين، في حين تقف أسعار الغاز الطبيعي المحلية عند مستويات منخفضة بشكلٍ مصطنع. وبعد إجراء بعض الإصلاحات، فإن سوق الغاز المحلي الروسي بدأ يرى الآن منافسة متزايدة بين المنتجين المحليين، رغم أنه يمكن القول أن الطريق أمامه ما زال طويلاً. وتقوم الدولة بتحولات استراتيجية لتنويع قاعدة عملائها، كما يتضح من العقود طويلة الأجل التي أبرمتها مع الصين، رغم أن هذه ما زالت صفقات غير مكتملة بصيغة قاطعة ونهائية.

حتى من دون قيود اقتصادية كالعقوبات، فإن معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن تنظر في تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية، مهما بلغت حساسيتها السياسية أو تعقيداتها الفنية. وهناك بعض الأمثلة على حدوث تقدم متواضع، على الرغم من أن هناك الكثير من العمل الذي لًا يزال يتعين القيام به.

في الشرق الأوسط، يمكن أن يكون للمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني تأثير مباشر يتعدى حدود الاقتصاد الإيراني. فقد قامت إيران بتخزين حوالي 30 مليون برميل من النفط التي يمكن أن تُطرح في السوق إذا ما جرى رفع نظام العقوبات. وفي حين أن إيران ومجموعة 5+1 لا تزال بعيدة عن التوصل إلى اتفاق نهائي، فحالما يتم رفع العقوبات يُعتقد أن البلاد يمكن أن تشرع في إنتاج النفط الخام بسرعة نسبياً (أي ضمن فترة 90 -180 يوماً) لتصل إلى 500,000 - 800,000 برميل يومياً.[2] ولكن،

[2] قدّم المشاركون أرقاماً مختلفة. وتعتقد إدارة معلومات الطاقة أن إيران لديها القدرة على زيادة الإنتاج بمقدار 700,000 برميل يومياً بحلول نهاية العام 2016. "Short-Term Energy and Summer Fuels Outlook"، EIA ، أبريل 2015. أما إدارة الطاقة الدولية، فتتوقع أن إيران يمكنها زيادة الانتاج بمقدار 800,000 برميل يومياً في غضون ثلاثة أشهر من إنهاء العقوبات. "Iran Has a Little Surprise for Oil Market"، بلومبرغ الأعمال التجارية، 25 مارس 2015. <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-03-25/iran-has-a-little-surprise-for-oil-market-that-s-ready-to-ship>.

كما في روسيا، ليست العقوبات هي العائق الوحيد أمام التنمية الاقتصادية. ولا بدَّ لإيران من ضبط الإنفاق المحلي استناداً إلى سعر النفط المتقلب، وهي في هذا المجال كانت ناجحة نسبياً.

عانت دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأمرين بسبب الاضطرابات السياسية منذ بدء الربيع العربي، الأمر الذي أثّر سلباً على أدائها الاقتصادي. فالتمييز وعدم المساواة في الإنفاق على التنمية يثير الانقسامات الاجتماعية والطائفية، والتي تقدم بدورها فرصة للقوى الأجنبية والفاعلين غير الحكوميين لزعزعة الاستقرار. أما البلدان الأكثر ثراءً، مثل المملكة العربية السعودية، فقد زادت من إنفاقها الداخلي بشكلٍ كبير في محاولة لمنع أو احتواء احتمال وقوع اضطرابات، ومع ذلك فهذه المشاكل لن تزول بسهولة. وفي المملكة العربية السعودية أيضاً، هناك حاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية، مثل إصلاح الدعم وبرامج خلق فرص العمل للشباب. إن التغيير الاجتماعي قادم، ولكن قد يستغرق الأمر جيلين ليشق التغيير طريقه ويتحقق.

ومع ذلك، هناك فرص كبيرة للنمو تنتظر من ينتهزها في المنطقة. فعلى سبيل المثال، ترى تركيا وجود إمكانات هائلة للتعاون مع دول الشرق الأوسط. وتركيا، خلافاً لكثيرٍ من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ليس لديها احتياطيات كبيرة من النفط أو الغاز، ومع ذلك فهي بذلت جهوداً كبيرة لخصخصة قطاع الطاقة لديها. وكانت ناجحة إلى حدٍ معقول في ما يتعلق بقطاع النفط، على الرغم من أنه لا يزال هناك عمل كبير ينبغي القيام به في أسواقها المحلية الخاصة بالكهرباء والغاز.

ويُعتبر هذا الأخير على نحوٍ متزايد سوقاً ذات أهمية جيواستراتيجية. والسلطات التركية حريصة على تطوير تركيا لتصبح مركزاً للطاقة، مستفيدةً من إمدادات الغاز المتنوعة في المنطقة والتجارة مع أوروبا. كما سيعمل تطوير التجارة على تبديد مخاوف بعض المراقبين بشأن الهيمنة الروسية على واردات الغاز التركية. وفي الوقت نفسه، فإن تركيا مستعدة لمناقشة خط أنابيب "التيار التركي" كطريق بديل لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، تفادياً للمرور عبر أوكرانيا. واليونان على استعدادٍ بشكلٍ متزايد للعب دورٍ في تلك العملية أيضاً.

ويقدم المغرب مثالاً آخرَ على جهود الإصلاح في قطاع الطاقة والتنمية في بلدٍ فقير الموارد. وباعتبار المغرب أكبر مستورد للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فإن نمو استهلاك الطاقة لديه بنسبة نحو 7 بالمئة سنوياً أدت إلى وضع استراتيجية وطنية جديدة للطاقة في العام 2009. وبالإضافة إلى إدخال إصلاحات على الإطار القانوني والمؤسسي (مثل قانون العام 2011/"13.09" للاستثمار الخاص في إنتاج الطاقة)، بذلت الحكومة المغربية الجهود لترشيد أسعار الطاقة وتطوير موارد جديدة للطاقة، مع التركيز بشكلٍ خاص على مصادر الطاقة المتجددة.

ونتيجة لذلك، تم تحقيق مكاسب كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة المغربية، وذلك كجزءٍ من خطة طموحة للاستفادة من طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة المائية، لتشكل كلها مجتمعة ما نسبته 42 بالمئة من القدرة اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية في المغرب بحلول العام 2020. وفي الوقت نفسه، سعى المغرب إلى تنويع إمداداته من الطاقة التقليدية من خلال توقيع اتفاقيات مع اسبانيا والبرتغال والجزائر، ومن خلال تشجيع المزيد من التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في أراضيه، وبالعمل على استيراد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال.

أسواق الطاقة المتغيرة

السياق

لقد شهدت السوق العالمية للطاقة تحولاتٍ جوهرية في الوقت الذي تركت فيه التطورات التكنولوجية الجديدة والسياسات التي تركز على المناخ تأثيراتها على الاستثمارات وأنماط الاستهلاك والتجارة. ففي الولايات المتحدة، حولت ثورة الصخر الزيتي البلاد من دولة مستوردة للطاقة إلى دولة لديها الإمكانيات لتكون مصدرة لها. وفي معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المتوقع أن يظلَّ الطلب على الطاقة دون تغير يُذكر إلى حدٍ كبير، في حين أن كل النمو المتوقع حدوثه سيتركز تقريباً في الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة. وقد سنَّت أوروبا سياسات طموحة جدا ولكن مكلفة تتعلق بالطاقة المتجددة، وقد جعل غياب سعرٍ معقول للكربون من الفحم المادة الوسيطة المفضلة لتوليد الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع أوروبا إلى تنويع وارداتها بعيداً عن الغاز الروسي، في ظل الأزمة الأوكرانية، في الوقت الذي بدأت روسيا تنظر إلى آسيا لتنويع قاعدة عملائها. وعليه، فإن مستقبل أسواق الطاقة - وخاصة تجارة الغاز العالمية - قد يشهد تحولاتٍ جوهرية جديدة، كما ستحدد اليابان الحصة من أسطولها النووي التي تنوي إعادة تنشيطها.

النتائج الرئيسية

إن حصة الوقود الأحفوري في العقود المقبلة ستنخفض كنسبةٍ مئوية، لكنها ستزداد من حيث القيمة المطلقة، فالطلب على الطاقة ما زال ينمو، بخاصة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمن المتوقع أن تكون حوافز السياسة ذات أهمية متزايدة في توجيه مزيج الطاقة، بينما في البلدان خارج هذه المنظمة ستكون الدوافع الاقتصادية (معرّفة بشكل عان) قد لا تزال هي التي تحدد مزيج الوقود.

سيفقد الوقود الأحفوري حصته في السوق، ولكن سيحدث ذلك تدريجياً فقط. وستكون تفضيلات السياسة القوة الدافعة وراء خيار التحول إلى الأنواع الأنظف من الوقود الأحفوري في العديد من البلدان، كما رأينا في الاتحاد الأوروبي، وكذلك في الولايات المتحدة. وربما يكون الغاز الطبيعي خياراً أنظف من الفحم من حيث انبعاثات الكربون، إلا أن المجتمع البيئي نادراً ما يقيّمه بشكلٍ مختلف عن أنواع الوقود الأحفوري الأخرى.

وفي أمريكا الشمالية، هناك إمدادات واسعة من الغاز الطبيعي والكثير من التكهنات حول إمكانية تصدير الغاز الطبيعي المسال. غير أن ظروف السوق الحالية ستحول على الأرجح دون تطوير معظم هذه المشاريع، باستثناء تلك التي وصلت أصلاً إلى مرحلة متقدمة جداً، في السنوات القليلة المقبلة. وحالياً، فإن الطلب على الغاز خارج أمريكا الشمالية هو أقل مما كان متوقعاً، كما هو حال الطلب على الطاقة بشكلٍ عام. وعلاوة على ذلك، لا بد للغاز أن يتنافس مع البدائل الرخيصة، ومع الفحم بشكلٍ خاص.

في الهند، من المتوقع أن يلعب الاقتصاد دوراً أكبر من ذلك الذي تلعبه السياسة في مستقبل مزيج الطاقة. وبما أن الهنود يرغبون في النمو الاقتصادي والحصول على الكهرباء، فمن المتوقع أن يفضل صنَّاع القرار أرخص المواد الخام. وإذا كان سعر الغاز الطبيعي مرتفعاً نسبياً، فمن غير المحتمل أن يتم شراؤه. وعلاوة على ذلك، أصبح من الصعب بيع الغاز الطبيعي في الهند، ويرجع ذلك جزئياً إلى وجود الدعم لاستهلاك الغاز الطبيعي وأسعار مخفضة لفوهات الآبار، فضلاً عن إعطاء حوافز قليلة للاستثمارات الجديدة.

بدأ أن يكون لسياسة المناخ تأثير على مزيج الطاقة وعلى السياسات. وتدرك الصين، أنه من أجل تحقيق النمو، لا بد لها من معالجة القضايا البيئية الخاصة بها، فضلاً عن القضايا لدى جيرانها. وأخذت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تدرك تدريجياً الخطر الذي تشكله سياسة المناخ على اقتصاداتها القائمة على النفط والغاز، وهو خطرٌ مستقبلي كبير. فاحتجاز الكربون وتخزينه يمثل تقنية رئيسية بالنسبة لهذه الدول، لكن هذه التقنية لم تلق الاهتمام الكافي، مقارنة بما أعطي من اهتمامٍ للطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، يُعتبر التغير المناخي تهديداً مضاعفاً يُضاف إلى عدم الاستقرار الجيوسياسي – بسبب الجفاف والتصحر والمنافسة على المياه العذبة وارتفاعٍ في مستوى سطح البحر، وغيرها من الأمور. وبما أن إمدادات المياه النظيفة أصبحت أكثر ندرة، فالطاقة ضرورية لإيصالها إلى التجمعات السكانية، علماً بأن صناعة الطاقة نفسها تستهلك المياه.

يتم تطوير مصادر وقود بديلة في مناطق مختلفة من العالم. ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لديها امكانات كبيرة للطاقة المتجددة، وتحاول بعض الدول الاستفادة من هذه الإمكانية. تحاول دول أخرى الاستفادة من إمكاناتها من النفط والغاز غير التقليدية، مستلهمة من التطورات في الولايات المتحدة. ويُتوقع أن تستغرق كل هذه التطورات وقتاً طويلاً، وذلك نظراً للعوائق الهيكلية، والتكاليف المرتفعة، والجغرافيا والجيولوجيا الفريدة من نوعها في كل بلدٍ على حدة.

يشهد الطلب على الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نمواً سريعاً، وذلك بسبب النمو السكاني، والتنمية الاقتصادية، واستمرار الأسعار المنخفضة. وبالتالي، فإن كثافة الطاقة تتزايد في هذه المنطقة، حتى وإنْ كانت تتناقص في بقية أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، هناك فرص كبيرة لخفض الطلب، مثل إصلاح الدعم وزيادة كفاءة استخدام الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانية هائلة لتطوير الطاقة المتجددة. ففي دبي، على سبيل المثال، يجري العمل على إدارة جانب الطلب للحد من استهلاك الطاقة. ويمكن لبناء معايير الكفاءة أن يساعد أيضاً على الحد من الطلب على الطاقة، لا سيما من حيث تنفيذ العزل في الجدران، والتظليل، واستعمال تقنيات مبتكرة في تبريد المساحات الداخلية.

لقد انخفضت تكاليف الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية، في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل كبير خلال السنوات الستة أو السبعة الماضية. وفي المقابل، بدأ الغاز الطبيعي يصبح أكثر تكلفة. وبعد هذا القول، فمن المهم أن نلاحظ أن الطاقة الشمسية، على الرغم من أن تكلفتها أصبحت تنافسية، فإنها لا تزال غير قادرة لوحدها على دعم شبكة توزيع للطاقة.

وهناك عددٌ من البلدان، كالجزائر مثلاً، تحاول تطوير إمكاناتها من الغاز الصخري غير المستكشفة إلى حدٍ كبير. ورغم أنه قد يكون هناك قاعدة كبيرة من الموارد، فمن غير المؤكد في هذه المرحلة ما إذا كان سيتم تطوير هذه الإمكانات. وبجانب ما يبدو أنه جيولوجيا واعدة، هناك عدد من العوامل الأخرى على الأرض مواتية أيضاً، مثل توافر صناعة تتعلق بالخدمات البرية، وتاريخ طويل من التعاون مع الشركات الدولية، وشبكة للبنية التحتية. وفي الوقت نفسه، اندلعت احتجاجات محلية ومخاوف بشأن استخدام المياه العذبة. وعلاوة على ذلك، فإن استقرار البلاد على المدى الطويل غير مؤكد، فالرئيس الحالي ضعيف، ونادراً ما يظهر إلى العلن.

إن زيادة الشفافية وتبادل البيانات أمران أساسيان لفهمٍ أفضل لتطورات السوق على المدى الطويل ولاستيعاب ما ينطوي عليه مشهد الطاقة الذي يزداد تعقيداً.

لا بد أن تُدرس أسواق الطاقة من خلال عدسة المدى الطويل. ومن أجل العمل ضمن بيئة متغيرة باستمرار، تبرز الحاجة لجمع البيانات بصورة فضلى، مع تبادلٍ للمعلومات ومزيدٍ من الشفافية. فالمؤسسات القائمة حالياً مجهّزة فقط لتقديم جزءٍ من هذه المعلومات، ولكن ثمّة حاجة ماسة إلى إدخال تحسيناتٍ كبيرة بصفةٍ مستعجلة.

مجالات للمزيد من البحث

استناداً إلى المناقشات التي جرت في منتدى الطاقة هذا العام، فقد حدد مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة والمناخ عدداً من المجالات لإجراء المزيد من البحث المحتمل خلال العام القادم. وتشمل هذه المجالات ما يلي:

- قطاع الطاقة التركي - استكشاف دوره كممرٍ للنفط والغاز من روسيا والشرق الأوسط وبحر قزوين، فضلاً عن كونه جسراً ممكناً لأوروبا.
- موارد الطاقة والصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - كيف تُستخدم ثروات الموارد لتمويل أطراف الصراع، فضلاً عن تمويل مشاريع إعادة الإعمار في منطقة الشرق الأوسط الكبير.
- علاقات الطاقة بين الشرق الأوسط وآسيا - دور شركات القطاع الخاص والمبادرات الحكومية في تطوير هذه العلاقات، وما إذا كان دور الدول الآسيوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا سيشمل ما هو أبعد من مجرد علاقة تجارية تبادلية بحتة.
- السياسات والاقتصادات المتعلقة بأسعار النفط المنخفضة - كيف تؤثر أسعار السوق المنخفضة على تطوير تقنيات الطاقة غير التقليدية، وأنواع الطاقة المتجددة، وغيرها، وكيف أنها تؤثر على آفاق الإصلاح الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- السياسات المتعلقة بالتغير المناخي وحماية البيئة - التحديات التي تواجه استخدام الوقود الأحفوري، وتغير أولويات السياسة، والآثار المباشرة المترتبة على البيئات الوطنية.
- الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - التأثير المحتمل لمصادر الطاقة المتنوعة على صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وعلى تطوير الموارد النفطية.
- استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - كيف يمكن لنماذج تجارية ومالية جديدة الاستفادة من تجارب سابقة لتحفيز المزيد من استثمارات الطاقة في المنطقة، وخصوصاً في ظل توفر فرص استثمارية جديدة في مناطق كالعراق وإيران.

BROOKINGS

QUALITY, INDEPENDENCE, IMPACT.

منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة 2015
جدول الأعمال

استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان:
كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة؟
مارس 25 - 26
فندق الفورسيزونز الدوحة

24 مارس

05:00– 09:00 مساءً	التسجيل - بهو الفندق
07:30 – 09:00 مساءً	العشاء – مطعم ذا بيير

25 مارس

07:30 - 10:00 صباحاً	**التسجيل** - صالة المرقاب (قهوة ومرطبات)
10:00 - 10:15 صباحاً	**مقدمة وترحيب** - قاعة المرقاب سعادة السيد محمد بن عبدالله بن متعب الرميحي، مساعد وزير الخارجية للشؤون الخارجية في دولة قطر مارتن إنديك، نائب الرئيس التنفيذي، مدير برنامج السياسة الخارجية، معهد بروكنجز سلمان شيخ، مدير، مركز بروكنجز الدوحة
10:15 - 11:30 صباحاً	**جلسة رفيعة المستوى** - قاعة المرقاب سعادة السيد عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المملكة المغربية توشيهيكو فوجي، نائب المدير العام، وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، اليابان أموس هوكستين، المبعوث الخاص للطاقة، وزارة الخارجية، الولايات المتحدة ستيفن لوفغروف، الأمين العام، وزارة الطاقة وتغير المناخ، المملكة المتحدة
11:45 صباحاً - 01:15 ظهراً	**الجلسة العامة الأولى: الجغرافيا السياسية المتغيرة للطاقة** - قاعة المرقاب - أسعار النفط وتبعاتها
مدير الجلسة:	فيكرام ميهتا، الرئيس التنفيذي، معهد بروكنجز الهند
المتحدثون:	عدنان الجنابي، رئيس، لجنة النفط والطاقة النيابية، العراق تشارلز إينجر، زميل أول، مبادرة أمن الطاقة، معهد بروكنجز فيكتور غاو، المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، اللجنة الدولية لجمعية الملكية الخاصة في بيكين، مدير، الجمعية الوطنية الصينية للدراسات الدولية ديفيد هوبز، رئيس قسم الأبحاث، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية أندري كونوبليانيك، زميل فخري، مركز دراسات سياسات وقوانين الطاقة والبترول والثروة المعدنية، جامعة دندي، مستشار المدير العام، شركة غازبروم للتصدير المحدودة

تهدف هذه الجلسة إلى مناقشة تأثير التطورات في أسواق الطاقة العالمية على أسعار النفط وآثار هبوط أسعار النفط على اقتصادات البلدان المستوردة والمصدّرة للنفط على حد سواء. سيناقش المتحدثون ما إذا كان لأسعار النفط المنخفضة تأثير إيجابي على خفض الدعم المحلي لاغتنام الفرصة للإصلاح الاقتصادي. سيقوم المتحدثون أيضاً باستكشاف تأثير فائض إنتاج النفط وأسعار النفط المنخفضة على أسواق الغاز الطبيعي المسال وتنمية الصخر الزيتي. هذا وسيبحثون إلى أي مدى تزيد أسواق النفط السوداء من حدة العنف وانعدام الأمن عبر الحدود الوطنية؟ وبالإضافة إلى ذلك، سيُطلب من المتحدّثين التفكير والتعليق على التحولات الجيوسياسية المتوقّع حدوثها في ما يتعلّق بالولايات المتحدة الآن وقد أصبحت مكتفية ذاتياً على نحوٍ متزايد في مجال الطاقة.

BROOKINGS DOHA ENERGY FORUM

BROOKINGS

QUALITY, INDEPENDENCE, IMPACT.

25 مارس (تابع)

01:30- 03:30 ظهراً | **الغداء – عصر الغاز الحديث – المرقاب III**

مدير الجلسة: روبن ميلز، زميل غير مقيم للطاقة، مركز بروكنجز الدوحة، مدير الاستشارات، منار للطاقة

المتحدثون: سعادة الدكتور سيد محمد حسين عادلي، أمين عام، منتدى الدول المصدرة للغاز
ساناز دادفار، الشريكة المؤسسة والمديرة التجارية، شركة توليب للبترول

سيتناول المتحدثون مشهد عالم الغاز الجديد، بما في ذلك الأسواق الأكثر اندماجاً على الصعيد العالمي، والتكنولوجيات الحديثة في مجال الغاز غير التقليدي والغاز الطبيعي المسال، والتسعير المتغير والنماذج التعاقدية، بالإضافة إلى المشكل البيئية. كما سيناقشون دور الغاز في تغذية التعاون والصراع مركزين بشكل خاص على روسيا ومنطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط.

03:30– 05:00 بعد الظهر | **مجموعات العمل: الجلسة الأولى** – الجغرافيا السياسية المتغيرة للطاقة
- أسعار النفط وتبعاتها

مجموعة العمل الأولى: قاعة الزبارة للاجتماعات
مدير الجلسة: بسام فتوح، مدير، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

مجموعة العمل الثانية: قاعة جنان للاجتماعات
مدير الجلسة: نارييندرا تانيجا، رئيس، القمة العالمية لسياسات للطاقة

مجموعة العمل الثالثة: قاعة مسيمير للاجتماعات
مدير الجلسة: غاريث ستانسفيلد، أستاذ كرسي القاسمي لدراسات الخليج العربي، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة أكستير

05:00 – 05:15 بعد الظهر | استراحة – قاعة مسيمير

08:00 – 09:30 مساءً | عشاء المنتدى – كيف ترى الدوحة تغيّر مشهد الطاقة والجغرافيا السياسية؟ - حديقة الفندق

مارتن إنديك، نائب الرئيس التنفيذي، مدير برنامج السياسة الخارجية، معهد بروكنجز

يناقشه
سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية، نائب رئيس الوزراء السابق ووزير الطاقة والصناعة، دولة قطر

26 مارس

08:30– 10:00 صباحاً | **الجلسة العامة الثانية: الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا** – الدعيبل

مدير الجلسة: نادر سلطان، مدير، إيكاروس للصناعات النفطية
المتحدثون: أولغا غارانينا، أستاذة مشاركة، كلية الدراسات العليا للإدارة، جامعة ولاية سانت بطرسبرغ
مايكل هدسون، مدير، معهد الشرق الأوسط، جامعة سنغافورة الوطنية
ماجد جعفر، رئيس تنفيذي، شركة نفط الهلال
سوزان مالوني، زميلة أولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، معهد بروكنجز
محمد علي نيزي، رئيس تنفيذي، شركة STFA القابضة

تهدف هذه الجلسة إلى استعراض المناقشات السائدة بشأن إنتاج موارد الطاقة في الشرق الأوسط وآسيا واستهلاكها وتسعيرها. وسيناقش المتحدثون آثار دعم الوقود على أنماط الاستهلاك وعلى القدرة التنافسية وكيف يمكن إصلاح عملية الدعم بطريقة سياسية واجتماعية مجدية. وسوف يُطلب من المتحدثين إبداء وجهات نظرهم حول إمكانيات بناء الدولة في المنطقة والعواقب المترتبة عن وجود دول فاشلة، وما إذا كان علينا توقّع المزيد من الاضطرابات في الشرق الأوسط وسيناقش المتحدثون كذلك الدور الذي تلعبه روسيا في أسواق الطاقة العالمية. وأخيراً، سيتم حثُّ المتحدثين على التطرق إلى مسألة التأثير المتزايد لمراكز الطاقة، مع التركيز على حالة تركيا.

10:00– 10:15 صباحاً | استراحة – صالة الدعيبل

BROOKINGS DOHA ENERGY FORUM
مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

BROOKINGS

QUALITY, INDEPENDENCE, IMPACT.

10:15 – 11:45 صباحاً **مجموعات العمل: الجلسة الثانية: الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا**

مجموعة العمل الأولى: قاعة الزبارة للاجتماعات
مدير الجلسة: بسام فتوح، مدير، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

مجموعة العمل الثانية: قاعة جنان للاجتماعات
مدير الجلسة: نارييندرا تانيجا، رئيس، القمة العالمية لسياسات للطاقة

مجموعة العمل الثالثة: قاعة مسيمير للاجتماعات
مدير الجلسة: غاريث ستانسفيلد، أستاذ كرسي القاسمي لدراسات الخليج العربي، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة أكستير

12:00 – 1:00 ظهراً **الغداء** – مرقاب III

01:15 – 2:45 بعد الظهر **الجلسة العامة الثالثة: أسواق الطاقة: أسواق الطاقة المتغيّرة– الدعيبل**

مدير الجلسة: هرمان فرانسين، المدير التنفيذي، مجموعة إنيرجي إنتليجنس

المتحدثون: تيم بورسيما، زميل، مدير بالوكالة، مبادرة أمن الطاقة والمناخ، معهد بروكنجز
روجر باوندز، نائب الرئيس، قسم الغاز الطبيعي المسال، شيل إنتغرايتد غاز
فريدون فيشاراكي، رئيس، فاكتس غلوبال إنرجي
ستيفن غريفيثس، مدير تنفيذي، مبادرات معهد مصدر
ألدو فلوريس كيروغا، الأمين العام، منتدى الطاقة الدولية

ترمي هذه الجلسة إلى إلقاء الضوء على البيئة المتغيرة التي تعمل فيها شركات الطاقة. ما الذي يمكن أن يتغيّر جذرياً في ظل ظهور وقود متجدد، نووي، أحفوري أفضل، وتكنولوجيات لالتقاط الكربون وتقنيات المستخدم النهائي؟ ما هي التغيرات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية والسياسة التي قد تؤثر بشكل كبير على اتجاهات استهلاك الطاقة، وإنتاجها وخلطها؟ وسيلقي المتحدثون الضوء على التطورات التكنولوجية الرئيسية في ما يتعلق باستخراج الموارد غير التقليدية ومعالجة التحديات والسياسات البيئية. وسيناقش المتحدثون الأسعار المستقبلية للغاز المتداول دولياً، والنتائج التي قد تترتب، على سبيل المثال، على سوق الغاز الطبيعي المسال المتنامي وعلى زيادة التكامل بين أسواق الغاز العالمية.

03:00 – 4:30 بعد الظهر **مجموعات العمل: الجلسة الثالثة – أسواق الطاقة المتغيرة**

مجموعة العمل الأولى: قاعة الزبارة للاجتماعات
مدير الجلسة: بسام فتوح، مدير، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

مجموعة العمل الثانية: قاعة جنان للاجتماعات
مدير الجلسة: نارييندرا تانيجا، رئيس، القمة العالمية لسياسات للطاقة

مجموعة العمل الثالثة: قاعة مسيمير للاجتماعات
مدير الجلسة: غاريث ستانسفيلد، أستاذ كرسي القاسمي لدراسات الخليج العربي، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة أكستير

04:30 – 04:50 بعد الظهر **استراحة – قاعة الدعيبل**

05:00 – 05:15 بعد الظهر **الملاحظات الختامية – الدعيبل**
سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة، دولة قطر

05:15 – 06:00 بعد الظهر **عرض للنتائج ومناقشات الجلسات العامة – الدعيبل**

06:00 – 07:00 بعد الظهر **حفل الوداع – صالة الدعيبل**

BROOKINGS DOHA ENERGY FORUM
مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

المجموعة الاستشارية لمنتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة

إن المجموعة الاستشارية لمنتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة هي مجموعة أساسية لاستمرارية المنتدى. تتألف هذه المجموعة من شخصيات تتمتع بخلفيات وخبرات متنوعة، وتعمل على تنظيم المنتدى، لا سيما من خلال تأمين طبيعة المواضيع التي سيُصار إلى مناقشتها وطريقة تأطيرها. كما يوصي أعضاء هذه المجموعة بمتحدثين ومشاركين من أجل التأكد من أنّ المنتدى يجمع بين أفضل وأكثر القادة تمثيلاً في مجال الطاقة والسياسة.

أما الأعضاء الذين يؤلفون هذه المجموعة فهم:

بسام فتوح، مدير، معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة

هيرمان فرانسين، مدير تنفيذي، مجموعة إنرجي انتلجنس

فيكتور جاو، مدير، الجمعية الوطنية الصينية للدراسات الدولية

ديفيد غولدوين، رئيس، معهد غولدوين للاستراتيجيات الدولية

ناصر الجيدة، رئيس تنفيذي، قطر للبترول الدولية

ياسر مهدي مفتي، رئيس التحولات الاستراتيجية، شركة أرامكو السعودية

إيفان سندريا، شريك أول، مؤسسة إرنست أند يونغ

تشارلز أبنجز، مدير، مبادرة أمن الطاقة، مؤسسة بروكنجز

فكرام مهتا، رئيس، معهد بروكنجز الهند

سلمان شيخ، مدير، معهد بروكنجز الدوحة

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدّم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

(I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهميّة العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
(II) الصراعات والتحولات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
(III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
(VI) الحكم والإصلاح المؤسساتي، بما في ذلك الدمقرطة والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القيّم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك موائد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

نبذة عن مبادرة أمن الطاقة والمناخ

تهدف مبادرة مركز بروكنجز لأمن الطاقة إلى تشجيع التنمية والمناقشة ونشر البحوث الكبرى في مجال الطاقة، حيث إنها تعتمد على البحث وإبراز قوة كافة البرامج الخمسة الخاصة بمؤسسة بروكنجز. تأسست مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة في عام 2007 وهي تقدم أبحاث وتوصيات إلى صناع السياسة المحليين والدوليين حول مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالطاقة والبيئة. ومن أجل مواصلة واكتمال بحثها من أجل إشراك وتثقيف أصحاب المصلحة، تستضيف مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة جلسات وحلقات نقاش وورش أعمال ومنتديات حول القضايا السياسية المهمة ذات الصلة بمجال الطاقة.

تفحص مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة الجوانب الفنية الرئيسية للطاقة من خلال جهودها البحثية والداعية. فمن وجهة النظر الإستراتيجية، تركز المبادرة على التداعيات الجيوسياسية للطاقة في مجموعة واسعة من البلدان والمناطق. ومن منظور اقتصادي، تركز المبادرة على تعطل الإمدادات والأثر الاقتصادي على ارتفاع الأسعار وتحويل أنماط الاستهلاك وأهمية التنمية الاقتصادية العالمية لتمكين الوصول المعقول والوصول الذي يمكن الاعتماد عليه للطاقة لجميع فئات الدخل. كما تعالج الأجندة البحثية لمبادرة بروكنجز لأمن الطاقة القضايا البيئية بما في ذلك آثار المناخ المتغير وتدابير التخفيف والتكيف لمكافحة هذه التغيرات.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2015
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكات الصين والشرق الأوسط
موجز السياسة، تشاولينغ فنغ

الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استبيانيان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغييرٌ في الوجوه أم تغييرٌ في السلوك؟
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس